الديار 03-11-2022

وجهتا نظر تتنافسان في ملف الودائع المصرفية

الفساد فتك بدولارات المودعين والإستيراد مثالٌ على ذلك

جاسم عجاقة

يبقى ملف الودائع المصرفية هاجسا لكل مودع وضع أمواله في المصارف اللبنانية. الطريقة التي يتم التعامل بها من قبل الحكومة على هذا الصعيد، تُلقي بغموض كبير يدفع بعض المودعين المُحقين في مطالبهم، إلى القيام بعمليات غير قانونية عبر تحصيل حقهم بيدهم. فبين ضمانة الودائع تحت المئة ألف دولار، والحسابات المؤهّلة وغير المؤهّلة، وليلرة الودائع، وشطب رأسمال المصارف... وغيرها من المقترحات، أصبح المودع في حالة من الضياع الكامل وحتى الأسواق لم تعد تثق بأي خطة تعافي نظرًا إلى عدم إقتناع واضعي الخطّة بها وتعديل تصاريحهم على وسائل الإعلام.

القضية بكل بساطة أن هناك وجهتي نظر مطروحتان وهما في صراع مستمر: الأولى تنص على تطبير الودائع الكبيرة وتقسيط الودائع الصغيرة وليلرتها في مقابل شطب دين الدولة، والثانية تنصّ على تحميل الدولة مسؤولية الدين العام والأموال التي إقترضتها من المصارف أي من أموال المودعين.

دين الدولة هو دين على الشعب اللبناني بأكمله، قامت الحكومات المتعاقبة والمجالس النيابية بتحميله إلى المواطنين باسم الشعب اللبناني. وبالتالي فإن هذا الدين العام والذي بلغ في أواخر العام 2019، ما يوازي الـ 96 مليار دولار أميركي منها 50 مليار دولار أميركي بالعملة الصعبة سيدفعه الشعب اللبناني على شكل ضرائب مُستقبلية. ويقول أصحاب وجهة النظر الأولى أنه ليس من العدل تحميل الشعب دينا بهذا الحجم لكي يذهب إلى جيوب بعض المودعين الكبار والتنعم بأموال الشعب فيما المواطن يئنّ تحت ثقل الأزمة المعيشية. وهنا وبالتحديد في هذه النقطة وفقط في هذه النقطة، يتقاطع موقف أصحاب وجهة النظر هذه مع وجهة نظر صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أن الدين العام بمعظمه غذّى الفساد ولا يجوز تحميله للأجيال المستقبلية. وهناك شكوك كبيرة حول مقولة أن صندوق النقد الدولي يدعم فكرة شطب الدين العام على حساب الودائع، إذ أن روحية عمل صندوق النقد الدولي تدور حول مفهوم حماية الملكية الخاصة! فكيف له إذن أن يقترح شطب الودائع؟

أصحاب وجهة النظر الثانية، يُطالبون بتحميل المسؤولية إلى «الدولة» وهنا المُشكلة إذ أن مصطلح الدولة فضفاض وبالتالي يتوجّب تحديد ماذا يقصدون بعبارة الدولة. هل هم السياسيون؟ أم كما يتمّ التداول في الإعلام ثلاثية الحكومة (أي ضرائب على الشعب) والمصرف المركزي والمصارف (أي أموال المودعين)؟ أو يقصدون في اللاوعي بعض أصحاب النفوذ الذين إستفادوا عن غير وجه حقّ من هذا الدين العام؟

من المعروف أن النظام السياسي في لبنان – في الممارسة – تتقاطع مصالحه مع عالم الأعمال بكل فئاته. وبما أن لبنان بلد طائفي ومذهبي بإمتياز، إستطاع بعض النافذين من إستغلال هذه النقطة لإنشاء إمارات مالية إستفاد منها كل من شارك بالمباشر أو سهّل أو أمّن حماية... الأمثلة كثيرة ودعونا لأسباب بحثية بحت، نأخذ مثال الإستيراد. حطّم الإستيراد في لبنان أرقامًا خيالية من ناحية حجمه. ولا يُمكن تبرير هذا الحجم فقط من باب الإستهلاك المحلّي نظرًا إلى أن بعض السلع والبضائع كان إستيرادها يفوق حاجة السوق أكثر من الضعف (حالة المحروقات مثلًا). علم الإحصاء يمنحنا الإمكانية بتقييم العلاقة بين الفساد وبين الإستيراد، وبالتالي فإن القيام بعملية Regression بين مؤشر السيطرة على الفساد في لبنان الصادر عن البنك الدولي وحجم الإستيراد (Log of Import) نرى أن العلاقة سلبية أي كلما زاد الإستيراد قلّت السيطرة على الفساد مع تأكيد يفوق الـ 99.99% (Significance). بالطبع هذا لا يعني أن الفساد يُمكن تبريره بالإستيراد وحده ولكنه يُشكّل عنصرا من عناصره ونحن بحاجة إلى تقنيات إحصائية أكثر تعقيدًا من المطروح أعلاه لمعرفة مساهمة الإستيراد بالتحديد بعملية الفساد.

إقتصاديًا الإستيراد كان يستفيد من تثبيت سعر الصرف ويستورد بدولارات موجودة في السوق اللبناني مع تحقيق أرباح هائلة نظرًا للتلاعب بالفواتير على المرفأ ونظرًا إلى أن السلع والبضائع كانت تُباع بأرقام كبيرة جدًا في الأسواق الأخرى. وقد لاقت محاولات المطالبة برفع الرسوم الجمركية في الماضي (قبل الأزمة) معارضة كبيرة في مجالس الوزراء، كما أنه تمّ رفض إنشاء قاعدة بيانات مُشتركة بين الجمارك ووزارة المال ووزارة الاقتصاد والتجارة كانت لتسمح بمحاصرة الفساد والفاسدين وكانت لوفّرت على لبنان واللبنانيين الأزمة التي يمرّون بها.

وللتذكير فقط، فإنه في الأعوام الخمسة التي سبقت الأزمة في العام 2019، إستورد لبنان بأكثر من 80 مليار دولار أميركي كلها دولارات كانت في القطاع المصرفي وذهبت إلى تمويل الإستيراد الذي ذهب نصفه (بأقلّ تقدير) إلى التهريب ووُضعت الأرباح في حسابات مصرفية محلّية وعالمية. هذا المثال يُظهر أنه من الممكن إذا كان هناك من رغبة لدى المسؤولين، أن يتمّ تحميل الفاسدين الفعليين الخسائر. لكن هل هناك فعلًا من رغبة؟

إن تحميل المودعين مسؤولية ما حصل هو جريمة أخلاقية، كذلك تحميل الدولة – أي الشعب عبر الضرائب – المسؤولية هو أيضًا جريمة أخلاقية. فلنذهب فعلًا إلى تحميل الخسائر إلى المسؤولين الحقيقيين وليس إلى الشعب اللبناني الذي أصبح يُحاول تحصيل حقوقه بنفسه. ولنتوقّف عن الإستسهال بوضع اليد على الودائع لأن المسّ بالودائع سواء كانت صغيرة أم كبيرة من دون إثبات أنها أموال غير مشروعة، سيكون له تداعيات كارثية في المستقبل مع إنعدام الثقة سواء إستخرجنا الغاز أم لم نستخرجه وسواء وقّعنا إتفاقا مع صندوق النقد الدولي أم لم نوقّع.